العرب
الأربعاء 2021/11/03
السنة 44 العدد 12229

بدء حوار نووي جديد يمكّن واشنطن من تقييد طموحات بكين

النجاحات العسكرية للصين وأهدافها الغامضة تنذران بزعزعة الاستقرار العالمي

تتحرك الصين بنسق متسارع جدا نحو إنتاج ترسانة من الأسلحة النووية المتطورة وامتلاكها بعد عقود من حفاظها على قدرات دفاعية متواضعة نسبيا. وهي استراتيجية دفاعيّة قد تقود العالم نحو مستقبل أكثر خطرا من أي وقت مضى خاصة في ظلّ تنامي التنافس بين بكين وواشنطن التي انتبهت مؤخرا إلى مدى توسع الصين في مناطق نفوذ كثيرة بينما انشغلت الولايات المتحدة بصراعات الشرق الأوسط.

ترقب حذر لخطوات بكين

واشنطن - أصبح احتمال وقوع كارثة عالمية أمرا مرجحا تماما في ظل التراجع السريع في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، المتصارعتين على النفوذ الاقتصادي والسياسي، وصار الطرفان بحاجة إلى إعادة الاستقرار لهذه العلاقات قبل أن يواجه العالم سباقا نوويا جديدا، وربما حربا عالمية ثالثة مدمرة. وتدفع هذه التطورات المتفاقمة محللين وخبراء عسكريين لبحث أفضل السبل المتاحة أمام واشنطن لردع بكين عن تحركاتها النووية.

وتقول وكالة بلومبرغ للأنباء في تقرير إنه أصبح من الصعب خلال الشهور الأخيرة عدم ملاحظة الطموحات النووية المتزايدة للصين. وتشير صور الأقمار الاصطناعية إلى أن الصين تقوم ببناء أعداد كبيرة من أماكن حفظ الصواريخ الباليستية الجديدة العابرة للقارات. وأنتجت الصين صواريخ باليستية عابرة للقارات يصعب استهدافها، ويمكن إطلاقها على نحو أسرع من الصوت. وتقوم الصين بتعزيز أسطولها من غواصات الصواريخ الباليستية وتطوير قاذفات ذات قدرات نووية.

> الصين مهتمة بضمان قدرتها على استيعاب ضربة أولى والرد عليها أكثر من أن تتساوى مع الولايات المتحدة في عدد الأسلحة

وربما، في يوم من الأيام، تستطيع الأسلحة الأكثر إبهارا، بما في ذلك طائرة شراعية أسرع من الصوت أعلنت الصين أنها اختبرتها خلال فترة الصيف، تجنب التعرض للدفاعات الصاروخية الأميركية.

وتتوقع وزارة الدفاع الأميركية زيادة مخزون الصين من الرؤوس الحربية إلى أكثر من الضعف بحلول عام 2030. وهذه النجاحات يحتمل أن تكون مزعزعة للاستقرار، خاصة في ظل غموض الأهداف النووية للصين، وغموض عقائدها العسكرية. وهناك غموض أيضا في ما يتعلق بتعهد بكين بأنها لن تكون أبدا البادئة باستخدام الأسلحة النووية، وكذلك الحديث عن تحويل بعض الصواريخ إلى وضعية "الإطلاق بمجرد وجود تحذير". ومن الممكن أن يؤدي المزج بين وضع رؤوس حربية تقليدية ونووية في بعض القواعد، وعلى بعض الصواريخ، إلى وقوع كارثة في أي صراع إذا لم يستطع خصم تحديد ما إذا كان يواجه هجوما نوويا أم لا.

وعلاوة على ذلك، فإنه مع زيادة حجم وتطور ترسانة الصين، تتزايد احتمالات اندلاع مثل هذا الصراع. وقد يشعر قادة الصين بارتياح أكثر بشن حرب تقليدية بشأن تايوان إذا كانت لديهم ثقة بأنهم حققوا حالة جمود نووي مع الولايات المتحدة، إذ أن رفضهم حتى مناقشة هذه القضايا رسميا، ناهيك عن المشاركة في أي محادثات بشأن الحد من التسلح، لا يؤديان سوى إلى تعميق عدم الثقة.

وفي مواجهة هذا الواقع الجديد، سوف تحتاج الولايات المتحدة إلى تحقيق توازن دقيق. فمن ناحية، تحتاج إلى الحفاظ على رادعها الخاص. وينبغي على إدارة الرئيس جو بايدن مواصلة جهود الحزبين الجمهوري والديمقراطي لتطوير أسطول البحرية من غواصات الصواريخ الباليستية، بينما ينبغي على السلاح الجوي العمل على تطوير وسائل غير مأهولة لإيصال الأسلحة النووية، بما في ذلك الطائرات المسيرة والصواريخ التي تطلق من الجو، بالإضافة إلى شراء قاذفات بي – 21.

ومن ناحية أخرى، يحتاج البيت الأبيض إلى أن يجعل هذا التهديد نصب عينيه، فمن الممكن أن تظل الكثير من مستودعات الصواريخ الباليستية العابرة للقارات الجديدة فارغة، في الغالب لإرباك محددي الأهداف الأميركيين. وحتى إذا زادت الصين مخزونها بأربعة أضعاف، فإنها ستظل بعيدة كثيرا عن عدد الرؤوس الحربية البالغ عددها 3750 في ترسانة الولايات المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من السياسات الجديدة التي تتجه إليها الصين، بما في ذلك المزج بين الأسلحة التقليدية والنووية، والإطلاق بمجرد التحذير، هي بالفعل معدة لتناسب مواجهة الولايات المتحدة وروسيا.

وفي الوقت الحالي يبدو أن الصين مهتمة بضمان قدرتها على استيعاب ضربة أولى والرد عليها أكثر من اهتمامها بأن تكون على قدم المساواة مع الولايات المتحدة بالنسبة إلى عدد الأسلحة. وهذا يجعل من الضروري على وزارة الدفاع الأميركية عدم المبالغة في رد الفعل.

فمن ناحية، يتعين على الصين أن تبحث جيدا حجم إنفاقها على الدفاعات الصاروخية التي تؤجج السباق لتطوير أسلحة أسرع من الصوت، وليس من المحتمل على الإطلاق أن توفر الحماية التامة ضد أي هجوم من جانب الصين. والأفضل هو التركيز على تعزيز الإمكانيات التقليدية.

ومؤخرا أشعلت جزيرة تايوان بوادر صراع محتمل بين الصين والولايات المتحدة بعد أن ارتفعت مستويات التوتر بين تايبيه المتمتعة بحكم ديمقراطي وبكين التي تكثف الضغوط العسكرية والسياسية لإجبارها على قبول السيادة الصينية، الأمر الذي يرفضه أغلب سكان الجزيرة البالغ عددهم حوالي 23 مليون نسمة. وسبق أن أكد الرئيس الأميركي بايدن أن الولايات المتحدة ستدافع عن تايوان إذا تعرضت لهجوم من جانب الصين.

ويقول تقرير وكالة بلومبرغ الأميركية إن أفضل طريقة لمنع اندلاع حرب بشأن تايوان هي إقناع الصين بأن تكاليف مثل هذه الحرب ستكون باهظة للغاية. وسوف يتطلب ذلك تجهيز القوات الأميركية بصواريخ جديدة طويلة المدى مضادة للسفن، ومسيرات سطحية وتحت البحر، وشبكات مرنة لساحة المعركة.

كما يتعين على الولايات المتحدة تعميق التنسيق مع الحلفاء مثل اليابان وأستراليا بشأن سيناريوهات حدوث أزمة، مع ضمان امتلاك تايوان للأسلحة والتدريب الضروريين للتماسك حتى يمكن أن تصل المساعدة.

والأمر الأكثر أهمية هو أنه يتعين على بايدن عندما يلتقي نظيره الصيني شي جين بينغ عبر الفيديو في وقت لاحق هذا العام التأكيد على الحاجة لتحقيق استقرار العلاقات الأميركية – الصينية الأوسع نطاقا، بدءا بالقضية النووية. وربما تضع الصين في اعتبارها تماما أن الإبقاء على الولايات المتحدة في حالة تخمين بشأن نواياها يوفر لها ميزة استراتيجية، ولكن ينبغي على بايدن أن يؤكد أن العلاقات الأفضل سوف تظل غير مؤكدة إذا ما دخلت الصين في منافسة نووية لا يمكن التحكم فيها.

ومن أجل بناء الثقة، يتعين على الجانبين بدء حوار نووي جديد، وترسيخ آليات أكثر قوة لمواجهة الأزمات، والإبقاء على إمكانية إجراء محادثات رسمية بشأن الحد من التسلح.

وذكر تقرير بلومبرغ في نهايته أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي احتاجا إلى تجربة الصواريخ الكوبية، شبه المميتة، ليدركا قيمة المزيد من الشفافية النووية، والدبلوماسية والاتصالات، وحتى في ذلك الوقت لم تكن الأمور سلسة على الدوام. وليس هناك مبرر لتكرار نفس الخطأ.

انسحاب الشركات الكبرى للتكنولوجيا يعمّق من عزلة الصين افتراضيا

بكين - بينما يسير العالم نحو انفتاح افتراضي غير محدود، ويعمل على كسر الحدود الجغرافية والسياسية عبر المواقع والتطبيقات التكنولوجية، تغادر شركات التكنولوجيا العالمية وتطبيقات الألعاب الشهيرة الصين الواحدة تلو الأخرى، رفضا للإجراءات المشددة التي ينتهجها النظام، مما يضاعف عزلة بكين الرقمية في عالم شديد الانفتاح.

وأعلنت شركة ياهو لخدمات الإنترنت الثلاثاء أن خدماتها لم تعد متاحة في البرّ الرئيسي الصيني اعتبارا من الأول من نوفمبر، جرّاء البيئة القانونية وبيئة العمل التي تتزايد فيها التحديات في الصين.

وتعد هذه الخطوة رمزية إلى حدّ كبير، حيث صارت خدمات ياهو الرئيسية مثل خدمات البريد الإلكتروني غير متاحة في البلاد منذ سنوات.

وجعلت هذه الخطوة شركة ياهو أحدث شركة أميركية تغلق خدماتها في الصين، فقد سبقتها لذلك شركة مايكروسوفت التي أغلقت نسختها الصينية من شبكة التواصل المهني الإلكترونية "لينكد إن" في منتصف أكتوبر مشيرة إلى المزيد من المتطلبات التنظيمية للسلطات. وتعدّ خدمات غوغل غير متاحة في الصين منذ فترة طويلة، فيما يخضع موقع فيسبوك للحجب في البلاد.

وتفرض الصين على المنصات الإلكترونية توفير بيانات المستخدمين الصينيين للسلطات عند الطلب، وحذف المحتوى المحظور في البلاد، مثل الإشارات إلى مذبحة ساحة تيانانمين في 1989.

وفي نفس الإطار قررت شركة "إبيك غايمز" سحب لعبتها الشهيرة "فورتنايت" التي تجمع الملايين من المستخدمين من كل أنحاء العالم من السوق الصينية، ما تسبب باستياء عارم في صفوف عشاق لعبة الفيديو هذه في الدولة الآسيوية العملاقة التي تضيّق سلطاتها الخناق على القطاع الرقمي.

وباتت "فورتنايت" ثاني اسم كبير في عالم التكنولوجيا يعلن في غضون شهر رحيله عن الصين.

وتُعتَبَر "فورتنايت" واحدة من أكثر ألعاب الفيديو شعبية في العالم إذ تضم نحو 350 مليون مستخدم من مختلف دول العالم، أي ما يعادل أكثر من نصف عدد سكان الولايات المتحدة. وهي عبارة عن لعبة تشاركية يتفاعل فيها اللاعبون عبر الإنترنت في بيئات معادية. وإذا لعبوا كمجموعة، يسعى كلّ منهم إلى أن يكون آخر من يبقى على قيد الحياة.

وتعود "فورتنايت" التي يمكن تنزيلها مجانا بمليارات من الدولارات من الإيرادات بفعل شراء اللاعبين عناصر إضافية لشخصياتهم، منها الملابس.

ولـ"فورتنايت" نسخة خاصة في الصين تتوافق مع شروط صارمة في ما يتعلق بالمحتوى العنيف أو الفاحش أو الحساس سياسيا. وهذه النسخة هي التي لن تعود متوافرة في غضون أسبوعين، وتحديدا في الحادية عشرة من صباح الخامس عشر من نوفمبر.

ولم توضح الشركة سبب هذا القرار، لكنه يأتي في مرحلة تعمل فيها الصين على تشديد اللوائح التنظيمية في هذا القطاع.

وتبدي السلطات تشددا في المسائل المتعلقة بالمنافسة والبيانات الشخصية، وعمدت في الأشهر الأخيرة إلى اتخاذ إجراءات في حق عدد من الشركات الكبرى في القطاع على خلفية ممارسات كانت تجيزها سابقا على نطاق واسع.

ولم ينج من هذه الإجراءات قطاع ألعاب الفيديو التي تدرّ على الصين مكاسب مالية كبيرة، لكن انتقادات توجه إليها بسبب إدمان الشباب عليها.

وفرضت السلطات في أغسطس الماضي حدودا صارمة لوقت ممارسة ألعاب الفيديو المسموح بها لمن هم دون الثامنة عشرة، وحددته بثلاث ساعات أسبوعيا، في حين يمضي بعض المراهقين ساعات طويلة أمام شاشاتهم يوميا.

وفوجئ اللاعبون الصينيون بالإعلان عن توقف لعبتهم المفضلة، واعتبرت إحدى اللاعبات في تعليق على شبكة التواصل الاجتماعي "ويبو" أن هذه الخطوة "لم تكن متوقعة" إطلاقا. وأضافت "آذرف كل ما لدي من دموع. فأنا ألعب فورتنايت مع صديقي وكنت أتحرق شوقا لأرى ما سيحدث بعد ذلك".

وتحدّث آخرون عن عدد الساعات التي قضوها لتطوير شخصيتهم في اللعبة.

ووضعت قيد التداول عبر الشبكات الاجتماعية عريضة تحضّ "إبيك غايمز" على السماح للاعبين الصينيين بنقل بيانات اللعب الخاصة بهم إلى خارج الصين. واعتبروا أن هذه البيانات تحتوي على قلوبهم وأرواحهم.

وتكشف سياسات النظام الصيني الذي يسعى جاهدا إلى تقييد عمل شركات التكنولوجيا على أراضيه، في ظاهرها رفضا للآثار السلبية على الصحة النفسية للمستخدمين واقتحاما كبيرا لخصوصياتهم، إلا أنها قد تكشف في باطنها مساعي بكين للسيطرة على عالم التكنولوجيا وجعله "محليا ومراقبا" لإدراكها أن التكنولوجيا أصبحت تتيح أسلحة جديدة لإحكام قبضة الاستبداد بدرجة تفوق الوسائل التقليدية بالملايين من المرات.

> الأنظمة الاستبدادية أصبحت تعتمد على التكنولوجيا لإعادة تشكيل القمع بما يتناسب مع معايير العصر الحديث

وكان تقرير بعنوان "خفايا دور التكنولوجيا في تعزيز قبضة الاستبداد والدكتاتورية" لمجلة فورين أفيرز، كشف العام الماضي أن التقنيات الحديثة توفر للأنظمة الدكتاتورية، والنظام الصيني واحد منها، أساليب أكثر فاعلية للمراقبة بطرق أكثر سريّة ولا تحتاج إلى موارد كبيرة مقارنة بعمليات التتبع التقليدية.

ولا تقبل الأنظمة المستبدة بفسح المجال كليا للشركات التكنولوجية العالمية مثل وسائل التواصل الاجتماعي التي تعتبر وسيلة لتقليص الحواجز بين المواطنين العاديين وتسهيل التنسيق لدعوات التجمّع والتظاهر لتحدي الحكومات الدكتاتورية.

ولأن التكنولوجيا تتيح المجال أيضا للذين يسعون إلى إسماع أصواتهم والوقوف بوجه الأنظمة القمعية، وتزيد الضغوط عليها من قبل شعوبها، فإن الأنظمة الاستبدادية أصبحت تعتمد التكنولوجيا لإعادة تشكيل القمع ليتناسب مع معايير العصر الحديث.

ويتخوّف الحزب الشيوعي الصيني الحاكم من تسريب بيانات الصينيين إلى دول منافسة وفي مقدمتها الولايات المتحدة، لكنه في المقابل يجمع عبر التطبيقات المحلية كمية هائلة من البيانات عن الأفراد والشركات، تشمل الإقرارات الضريبية والبيانات المصرفية وتاريخ الشراءات والسجلات الجنائية والطبية. ثم يستخدم النظام الذكاء الاصطناعي لتحليلها وتحديد معايير "السلوك المقبول" وزيادة نطاق السيطرة على المواطنين.

وتفيد تقارير بأن المسؤولين في الأنظمة الاستبدادية الأفريقية يتجهون إلى الصين للمشاركة في دورات تدريبية، حول إدارة الفضاء الإلكتروني والتعرف على الأساليب الصينية المعتمدة في التحكم والسيطرة.

لكنّ الصين في اهتمامها بإحكام قبضتها على العالم الافتراضي لمواطنيها، تسقط في فخّ العزلة الذي قد يجعلها في مرمى اتهامات دولية بالتضييق على الحقوق والحريات، ويغيّب الصينيين عن تلقي معلومات حول التنافس الصيني – الأميركي المشتعل عسكريا واقتصاديا.

بكين تقود شعبها نحو عزلة كاملة